

التنمية الإقليمية وورها في تحقيق التوازن المكاني

المدرس المساعد

محمد جواد عباس شبع

جامعة الكوفة - كلية الآداب

الملخص :

إن التباين المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرائية تعد ظاهرة سائدة في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، بسبب تركيز معظم الأنشطة في مناطق معينة وقتها أو ندرتها في الأقاليم الأخرى، مما أدى ذلك إلى بروز مشكلة التباين الحاد بين المناطق الأكثر تطوراً والأخرى الأقل تطوراً ضمن الإقليم أو ضمن أقاليم البلد الواحد. وان إتباع تنمية إقليمية فاعلة تمكن من تطوير المناطق وتقليل التباين المكاني للتنمية بين الأقاليم عن طريق تخفيض عدد العاطلين عن العمل وإيقاف هجرة السكان غير المخطط والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والكامنة في الإقليم، وإقامة نشاطات اقتصادية فاعلة لاسيما إقامة الصناعات المختلفة فضلاً عن إنشاء البنى الارتكازية وتطويرها، والتي تعبّر عن جانب من الجوانب الهامة في كفاءة الحيز المكاني وقدراته على جذب الأنشطة الاقتصادية- الاجتماعية.

تضمن البحث أربعة مباحث كانت على النحو الآتي: (مفهوم التنمية، التنمية الإقليمية، أهداف التنمية الإقليمية، ستراتيجيات التنمية الإقليمية) ثم الخلاصة وقائمة بالمصادر.

Regional Development and its Role in Achieving the Spatial
Balance.

Abstract :

The spatial variation in levels of economic development and social and physical is a phenomenon prevalent in economic and social systems different, because of the concentration of most activities in specific areas, and poor or scarce in other regions, which led to the emergence of the problem of the sharp contrast between the more developed regions and the other less developed within the region or within the territory of one country. And follow the development of

regional actors able to develop the regions and reduce the spatial variation of development between regions by reducing the number of unemployed people and stop migration of people is planned and optimum utilization of available resources and potential in the region, and the establishment of the activities of economic actors, especially the establishment of various industries as well as establishing the infrastructure and development, which reflect the important aspect in the efficiency of space and its ability to attract economic activities - social.

The research contained four topics were as follows: (the concept of development, regional development, the objectives of regional development, regional development strategies), and summary and a list of sources.

المقدمة :

تعد ظاهرة التباين المكاني في مستويات التنمية الإقتصادية والاجتماعية والعمرانية سائدة في الأنظمة الإقتصادية والاجتماعية المختلفة، بسبب تركيز معظم الأنشطة في مناطق معينة وقتلتها أو ندرتها في الأقاليم الأخرى، مما أدى ذلك إلى بروز مشكلة التباين الحاد بين المناطق الأكثر تطوراً والأخرى الأقل تطوراً ضمن الإقليم أو ضمن أقاليم البلد الواحد.

والتنمية الإقليمية عملية تسعى إلى تغيير الأبعاد المادية والمعنوية الهادفة إلى أحداث توازن نسبي بين المناطق المتباينة وتطويرها من حيث المستويات (الإقتصادية، الاجتماعية، العمرانية، الخدمية) مما يسهم ذلك في حل مشكلات التباين الحاصل في مناطق الإقليم الواحد أو أقاليم البلد الواحد، فضلاً عن تحقيقها نوع من الرفاه المطلوب لسكان تلك المناطق.

وعندما توجه التنمية الإقليمية نحو النشاط الإقتصادي بالدرجة الأساس، فتوضع الخطط والسياسات التي من شأنها تحفيز النشاط الإقتصادي الأقاليم التي تفتقر إليها، فهي بذلك تحاول تحقيق العدالة في توزيع الأنشطة الإقتصادية بين أقاليم البلد. وهذا لا يعني إيقاف النمو والتطور في الأقاليم الفاعلة في أنشطتها الأخرى، كما إنها لا تعني تحقيق مساواة كاملة بين الأقاليم، لان مثل هذا الهدف لا يمكن تحقيقه أساساً، بل تعني

التنمية الإقليمية بأنها تحفز نشاط معين لاسيما الأنشطة الإنتاجية في الأقاليم الفقيرة وتنميتها إلى أقصى حد ممكن بالإفادة من الإمكانيات المتاحة في تلك الأقاليم. وان إتباع تنمية إقليمية فاعلة تمكن من تطوير المناطق وتقليل التباين المكاني للتنمية بين الأقاليم عن طريق تخفيض عدد العاطلين عن العمل وإيقاف هجرة السكان غير المخطط والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والكامنة في الإقليم، وإقامة نشاطات اقتصادية فاعلة لاسيما إقامة الصناعات المختلفة فضلاً عن إنشاء البنى الارتكازية وتطويرها، والتي تعبر عن جانب من الجوانب الهامة في كفاءة الحيز المكاني وقدراته على جذب الأنشطة الاقتصادية- الاجتماعية.

إن وضع أهداف معينة للتنمية الإقليمية يعتمد بصورة رئيسة على طبيعة النظام الاقتصادي والموارد المتوفرة وحجم مشكلات التنمية المكانية للإقليم، لذلك نجد اختلاف السياسات المتبعة للتنمية الإقليمية بين تهجير الأيدي العاملة او نقل الاستثمارات (هجرة رؤوس الأموال) أو كلاهما. وتختلف هذه السياسات باختلاف الأهداف المراد تحقيقها، إلا إنها تشترك بهدف يتمحور حول معالجة مشكلة التباين المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في حين تبقى الأساليب والإجراءات المتبعة وفعاليتها لتحقيق هذا الهدف مختلفة أيضاً من سياسة لأخرى. وبالرغم من ذلك تبقى غاية التنمية الإقليمية في تحقيق أهداف ما، والتي توضع حسب موارد وإمكانيات الأقاليم المختلفة ومدى تفاعلها وتكاملها فيما بينها.

تضمن البحث أربعة مباحث كانت على النحو الآتي: (مفهوم التنمية، التنمية الإقليمية، أهداف التنمية الإقليمية، ستراتيجيات التنمية الإقليمية) ثم الخلاصة وقائمة بالمصادر.

١. التنمية :

إن المصطلحات التي تعبر عن تغير الحالة إلى حالة أفضل، كثيرة ومختلفة مثل (التنمية، النماء، النمو، التطور)، فمصطلح النمو يطلق على تلك الحالة التي تحدث فيها زيادة في الكمية أو القيمة للإنتاج في القطاع المستهدف، بينما يطلق مصطلح التنمية على الحالة التي تتغير إلى حالة أفضل بصورة إرادية مخطط لها و تتحقق

بواسطة وسائل وإجراءات معينة تتمثل بخطط وسياسات هدفها زيادة الرفاه الاجتماعي للسكان.

تتناول التنمية النشاط البشري من جوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرائية. إذ إنها عملية يهتم بها الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والمخطط وإختصاصات أخرى..، لذلك فإن هذه العملية تسعى إلى تحقيقها الدول المتقدمة والنامية كافة، فيرى (جيرالد ماير وبالديون) ان التنمية (عملية تحقق النهضة وتزيل حالات التخلف، لاسيما في الدول النامية التي تعاني من الركود الاقتصادي، لهذا شغلت بالالاقتصاديين والمخططين في هذه الدول)^(١).

وتلجأ الدول النامية إلى التنمية بغية استغلال مواردها الاقتصادية (الكامنة أو المتاحة) لزيادة الدخل القومي الذي يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل فهي بذلك كل الجهود البشرية التي تبذل من اجل النمو والتطور وتحقيق الرفاهية للمواطن والمجتمع، والتنمية كلمة جامعة لا تعني إنها خطة أو برنامج أو مشاريع للنهوض بواقع السكان اقتصادياً و اجتماعياً فحسب بل تعني أيضاً كل عمل إنساني ببناء في جميع القطاعات وفي مختلف المجالات وعلى المستويات كافة^(٢).

وتختلف الدراسات التي تناولت التنمية باختلاف الموضوعات التي تدرسها والمجال الذي ينظر من خلاله إليها، ففي المجال الاقتصادي ينظر إليها في إطار استخدام المجتمع المتزايد للتكنولوجيا بهدف تحقيق زيادة ملموسة في نصيب الفرد في الدخل القومي^(٣) ، أما في المجال الاجتماعي فيرى الأستاذ (Milton Esman) في عملية التنمية تحولاً حضارياً في الدول الأقل تطوراً كدول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والتي تعكس تحولات اجتماعية وتغير من التنظيم الريفي الزراعي الرعوي إلى التنظيم الصناعي بما يتضمنه هذا من استيعاب و تقنين للتكنولوجيا المادية الاجتماعية الحديثة^(٤) ، كذلك تعني التنمية من وجهة النظر الاجتماعية إنها المعرفة وبواسطتها نستطيع اكتشاف الموارد البشرية والمادية والسيطرة عليها واستغلالها بشكل كفوء^(٥).

٢. التنمية الصناعية:

إن التنمية التي تبحث موضوعاتها في النشاط الصناعي نجد الأهداف المتوخاة منها وضع الخطط والسبل الكفيلة بإنشاء قاعدة صناعية تمكنها من تطوير القطاع الصناعي وإجراء تغييرات في البنى الاقتصادية

والاجتماعية، إذ تعني التنمية الصناعية: السياسة المخططة او المستهدفة لبناء وتطوير الصناعة الوطنية من خلال إقامة المشاريع الصناعية لغرض إجراء تغيير في البنية الصناعية للاقتصاد الوطني^(٦) ، ويمتد مفهوم التنمية الصناعية ليشمل التغييرات الحاصلة في مجمل البنية الاقتصادية والاجتماعية^(٧) والعمرانية والخدمية الأخرى.

ويرتبط بالتنمية الصناعية النمو الصناعي (Industrial Growth) وهي العملية التي تؤدي الى الزيادة الكمية في حجم أو قيمة الإنتاج الصناعي في الإقليم^(٨) وتحدث هذه العملية من خلال زيادة عدد العاملين ورفع إنتاجية العمل، أو زيادة قيمة الإنتاج والقيمة المضافة الصناعية المتحققة أو عن طريق تقدم الوسائل والأساليب التقنية المستخدمة في إدارة المنشآت الصناعية وإيجاد الصيغ الأكثر ملائمة في ترابط الصناعة وتشابكها^(٩).

والنمو الصناعي يتبادل التأثير مع التنمية الاقتصادية (التي يقصد بها العملية التي يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة محددة من الزمن^(١٠))، حيث يؤثر الزيادة الكمية في الإنتاج الصناعي على زيادة الدخل القومي للبلد ورفع المستوي المعيشي للسكان، وتتأثر بدورها بالتغيرات النوعية الحاصلة في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي من حيث تطور المهارات الفنية والتغير الهيكلي للسكان والعلاقات الاجتماعية وما يصاحب ذلك من تقدم تقني، ولما كان للنمو الصناعي من تأثير واضح في عملية التنمية عموماً فان رفع معدلاته من شأنه الإسراع في التخلص من التخلف الاقتصادي والاجتماعي، لذلك يعد عدم وجود قاعدة صناعية السبب الرئيس في ضعف إنتاجية القطاعات الاقتصادية وانعدام الدافع لنمو يؤمن زيادة منتظمة في الإنتاج، حيث تتحقق التنمية الاقتصادية من خلال وجود قطاع صناعي قادر على الخروج بمنتجاته إلى الأسواق الخارجية فضلاً عن الأسواق المحلية ويكون ذلك دافعاً

على زيادة الإنتاج والارتقاء بجودته، وجذب رؤوس الأموال وتشجيع إقامة صناعات كبيرة تساعد على إقامة صناعات أخرى مغذية لها، مما يسمح بتوفير فرص عمل جديدة وإحداث انطلاقة صناعية في المجتمع عن طريق زيادة حجم الاستثمار الصناعي في مختلف مجالاته^(١١). لذا اعتبرت التنمية الصناعية بمثابة القلب في عملية التنمية الاقتصادية المعاصرة^(١٢) بصورة خاصة وفي عملية التنمية الإقليمية بصورة عامة.

وتتباين الآراء حول الأسلوب الذي ينبغي تبنيه للتنمية الصناعية في إطار التنمية الاقتصادية، فبعضها يدعو إلى توزيع التخصيصات الاستثمارية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة لبلد معين بحيث تؤدي إلى نمو متوازن للاقتصاد الوطني ككل، في حين تدعو أخرى إلى تركيز نسبة كبيرة من الاستثمارات في القطاع الصناعي باعتباره كفيلاً بتحفيز عملية النمو ودفعه لمجمل قطاعات الاقتصاد الوطني وفروعه المختلفة^(١٣). كذلك ضمن القطاع الصناعي نفسه يجري التركيز على إقامة الصناعات المشجعة للنمو الصناعي التي تتميز بارتباطاتها الواسعة (الخلفية والأمامية)، أي الصناعات التي تدخل في مستلزماتها منتجات صناعات أخرى وتكون منتجاتها مستلزمات في صناعة ثالثة^(١٤). وتختلف ستراتيجية الصناعة من بلد لآخر ومن فترة لأخرى تبعاً لاختلاف النمو الاقتصادي والاجتماعي وبناء القاعدة المادية والتقنية كذلك لاختلاف مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلد الواحد. وان أهداف التنمية الصناعية التي تؤكد عليها الخطط الصناعية لاسيما للبلدان النامية، تتمثل بما يأتي^(١٥):

١. تعجيل وتائر نمو الناتج الإقليمي والقومي الإجماليين وذلك عن طريق زيادة إسهام قطاع الصناعة فيه خلال مرحلة معينة من مراحل التنمية الاقتصادية.
٢. التخلص من البطالة وذلك بامتصاص من الأعداد الفائضة وغير الموظفة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة.
٣. توفير النقد الأجنبي بأحد الاتجاهين: عدم استيراد المنتجات الصناعية من الأسواق الأجنبية، من خلال إقامة الصناعات المعوضة عن استيراد السلع التي تشكل نسبة كبيرة من قيمة الاستيرادات أو إقامة الصناعات الموجهة نحو التصدير، تصدير المنتجات الصناعية إلى الأسواق الخارجية.

٤. توزيع الدخل بين الأفراد والجهات وتخصيص الموارد المتاحة عبر الزمن، وتوزيع الإنتاج بين القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال شبكة متداخلة من الفروع الاقتصادية، وكذلك التوزيع الإقليمي للإنتاج والدخل بشكل متوازن، كتوزيعها بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية.
٥. تنويع الإنتاج الصناعي وذلك بالانتقال إلى إنتاج سلع صناعية جديدة ذات مؤشرات فنية واقتصادية عالية وتحسين تلك المؤشرات للمنتجات الصناعية فعلاً.
٦. تحقيق الاستقرار للإنتاج الصناعي وذلك عن طريق النمو المتوازن لقطاعات الاقتصاد الإقليمي والقومي كالصناعة والزراعة وغيرها.
٧. التوجّه لإنشاء قاعدة صناعية وتقنية في الإقليم من خلال إقامة صناعات إنتاجية تسهم في بناء اقتصاد قوي.
٨. الإسهام في إحداث تنمية اجتماعية وحضارية في الإقليم بواسطة التأثيرات التي يمكن أن تحدثها التنمية الصناعية في تركيبة المجتمع وثقافته.
٩. كذلك تساعد التنمية الصناعية في الإقليم على إعادة النظر في بنيتها العمرانية والخدمية والعمل على تطويرها في المناطق المختلفة.

٣. التنمية الإقليمية:

إن التباين المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية تعد ظاهرة سائدة في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، بسبب تركيز معظم الأنشطة في مناطق معينة وقلتها أو ندرتها في الأقاليم الأخرى، مما أدى ذلك إلى بروز مشكلة التباين الحاد بين المناطق الأكثر تطوراً والأخرى الأقل تطوراً ضمن الإقليم أو ضمن أقاليم البلد الواحد.

فالنشاط الاقتصادي عامه والصناعي خاصة يميل إلى التركيز في أقاليم ومناطق محددة استجابة لعامل الربحية الاقتصادية، إذ إن توفير أكبر قدر من الأرباح للمستثمر تتحقق غالباً في الموقع الذي تنهياً فيه كل أو معظم مدخلات الإنتاج، فيصبح مثل هذا الموقع جاذباً لكثير من المشاريع الصناعية، فيتحول إلى منطقة تتركز فيها الكثير من المصانع سواء من فرع صناعي واحد، أو إنها تضم تنوعاً من تلك الفروع. أما

المواقع التي لا توفر سوى قدرًا ضئيلاً من تلك المدخلات فإنها لا تغري المستثمرين على اختيارها كمواقع لأنشطتهم الصناعية، والأهم هو ارتفاع كلف الإنتاج مقارنة بمواقع أخرى، وهذا يعني ضآلة الأرباح المتحققة في مثل هذه المواقع، فنتحول إلى مناطق طاردة للنشاط الصناعي. إذ يبرز النمو الصناعي الإقليمي بهيئة شكلين أما قطب نمو صناعي وينشأ تاريخياً لتوفر مقومات الإنتاج، وهو ما يعرف بالقطب الطبيعي (Natural Pole)، أو القطب المخطط (Planned Pole) الذي ينشأ عن الاستراتيجية الاقتصادية للدولة^(١٦).

التنمية الإقليمية تعتبر الصناعة القاعدة التي يستند عليها التطور الاقتصادي للإقليم وركناً أساسياً من أركان التنمية الاقتصادية على المستوى الإقليمي والقومي، وتعد أيضاً العنصر الحاسم في تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة وإحداث تغييرات جوهرية في التنمية الإقليمية المعاصرة في الهيكل المكاني للنشاط الصناعي من خلال قدرة العمليات الصناعية المختلفة في تحقيق المتغيرات الهيكلية القطاعية ليس في قطاع الصناعة فحسب وإنما في قطاعات أخرى أيضاً، عن طريق التشابكات التي تخلقها تلك العمليات بفروع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، التي يعد تطورها أمراً أساسياً في عملية تحقيق أهداف وتوجهات التنمية الإقليمية^(١٧).

وبما إن التنمية الاقتصادية ذات أبعاد مركزية وشمولية فإن المشكلات التي تبرز أمام العملية التخطيطية في كيفية إنجاز التنمية وتحقيق أهدافها في ظل الموارد المتاحة وتوجه الدولة في دعم النشاط الصناعي، فمن أهم تلك المشكلات هي كيف يوزع النشاط الصناعي على مستوى الأقاليم أو مناطق الإقليم الواحد، لأجل النهوض بواقع المناطق الأقل تطوراً، وما هو النشاط المناسب لها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى الاهتمام بالمناطق المتطورة ضمن محاولة الحد من الهجرة إليها، وتقليل حدة البطالة وتحسين مستوى النشاط الاقتصادي والدخل الفردي لرفع معدلات النمو باعتباره هدفاً رئيسياً لسياسة التنمية الإقليمية^(١٨) إن تلقائية النمو الصناعي نجم عنها فوارق إقليمية واضحة (اقتصادية، اجتماعية، عمرانية وخدمية) غير مرغوب فيها سواء بين بلد وآخر أو بين إقليم وآخر ضمن البلد الواحد، وربما بين موقع وآخر ضمن الإقليم

الواحد. كما إن هذه التلقائية قد تجاوزت أو أغفلت اعتبارات أخرى تتعلق بالجانب الأمني "الجيوستراتيجي" في اختيار مواقع النشاط الصناعي لاسيما ما يمكن أن يتعرض له الأمن الوطني إلى مخاطر خلال الأزمات والحروب.

لكل ذلك جاءت التنمية الإقليمية لتتجاوز تلك الانعكاسات السلبية والمخاطر السالفة الذكر، فالتنمية الإقليمية أسلوب من الأساليب التخطيطية تعتمد على الإقليم أو المنطقة التي تتخذها مكاناً لها، وقد عرفت بتعاريف كثيرة منها: (صيغة العمل التخطيطية القادرة على وضع الحلول بمعدل كبير للمشاكل والقضايا في المجتمع المعاصر، وانها تستخدم التبرير في الطرق المختلفة، ومشاكل المجتمع يحددها التخطيط الإقليمي والمتمثلة بالمشاكل (الاقتصادية، الاجتماعية، العمرانية، السياسية، الثقافية)^(١٩).

وعرفت أيضاً (إنها الحاجة للتوفيق بين التخطيط الاقتصادي و الاجتماعي والعمراني في جميع المستويات لسد الفجوة الموجودة (Existing Gap) بين تشكيل أهداف تخطيط التنمية وتنفيذها في المستوي الإقليمي والمحلي)^(٢٠)

وتعرف التنمية الإقليمية أيضاً بأنها الإطار التخطيطي الذي يحدّد الاتجاهات الرئيسية لكيفية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأقاليم المختلفة بالشكل الذي يضمن تناسب أهداف التنمية الإقليمية مع أهداف التنمية القومية هذه من الناحية النظرية أما من الناحية العملية فلا بد من تحديد أجهزة التخطيط الإقليمي المركزية والمحلية من حيث مهامها وعلاقتها ببعضها وبالأجهزة التخطيطية القطاعية والمؤسسات التنفيذية المركزية المحلية، لتكون قرارات التنمية مؤثرة مكانياً و اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً^(٢١).

يتضح مما سبق أن التنمية الإقليمية عملية تسعى إلى تغيير الأبعاد المادية والمعنوية الهادفة إلى أحداث توازن نسبي بين المناطق المتباينة وتطويرها من حيث المستويات (الاقتصادية، الاجتماعية، العمرانية، الخدمية، الثقافية) مما يسهم ذلك في حل مشكلات التباين الحاصل في مناطق الإقليم الواحد أو أقاليم البلد الواحد، فضلاً عن تحقيقها نوع من الرفاه المطلوب لسكان تلك المناطق.

وعندما توجه التنمية الإقليمية نحو النشاط الاقتصادي بالدرجة الأساس، فتوضع الخطط والسياسات التي من شأنها تحفيز النشاط الاقتصادي عامة والصناعي خاصة في الأقاليم التي تفتقر إليها، فهي بذلك تحاول تحقيق العدالة في توزيع الأنشطة الصناعية بين إقاليم البلد. وهذا لا يعني إيقاف النمو والتطور في الأقاليم الفاعلة في صناعاتها، كما إنها لا تعني تحقيق مساواة كاملة بين الأقاليم، لان مثل هذا الهدف لا يمكن تحقيقه أساساً، بل تعني التنمية الإقليمية بأنها تحفز النشاط الصناعي في الأقاليم الفقيرة وتنميتها إلى أقصى حد ممكن بالإفادة من الامكانيات المتاحة في تلك الأقاليم.

كذلك إن التنمية الإقليمية لا تعني بعثرة الأنشطة الصناعية القائمة، بل تعني خلق مناطق جديدة لتلك الأنشطة في أقاليم تعاني من قلتها وضعف إسهامها في مجمل الأنشطة الاقتصادية والخدمية.

وان إتباع تنمية إقليمية فاعلة تمكن من تطوير المناطق وتقليل التباين المكاني للتنمية بين الأقاليم عن طريق تخفيض عدد العاطلين عن العمل وإيقاف هجرة السكان غير المخطط والاستغلال الامثل للموارد المتاحة والكامنة في الإقليم، وإقامة نشاطات اقتصادية فاعلة لاسيما إقامة الصناعات المختلفة فضلاً عن إنشاء البنى الارتكازية وتطويرها، والتي تعبر عن جانب من الجوانب الهامة في كفاءة الحيز المكاني وقدراته على جذب الأنشطة الاقتصادية- الاجتماعية^(٢٢).

إن وضع أهداف معينة للتنمية الإقليمية يعتمد بصورة رئيسة على طبيعة النظام الاقتصادي والموارد المتوفرة وحجم مشاكل التنمية المكانية للإقليم، لذلك نجد اختلاف السياسات المتبعة للتنمية الإقليمية بين تهجير الأيدي العاملة او نقل الاستثمارات(هجرة رؤوس الأموال) او كلاهما^(٢٣). وتختلف هذه السياسات باختلاف الأهداف المراد تحقيقها، إلا إنها تشترك بهدف يتمحور حول معالجة مشكلة التباين المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في حين تبقى الأساليب والإجراءات المتبعة وفعاليتها لتحقيق هذا الهدف مختلفة أيضاً من سياسة لأخرى^(٢٤). وبالرغم من ذلك تبقى غاية التنمية الإقليمية في تحقيق أهداف ما، والتي توضع حسب موارد وإمكانيات الأقاليم المختلفة ومدى تفاعلها وتكاملها فيما بينها، وعادة ما تتمحور أهم هذه الأهداف بثمة نقاط معينة.

٤. أهداف التنمية الإقليمية:

تكمّن أهمية التنمية الإقليمية بأهمية أهدافها، ولعل من أهمها تحديد توجهات النمو للأقاليم لاسيما التي تعاني من المشاكل المتزايدة الناتجة عن التركيز السكاني، والسعي إلى تحقيق التوازن النسبي بين السكان والنشاط الاقتصادي والبيئة، عموماً تتمثل أهم أهداف التنمية الإقليمية بما يأتي^(٢٥) :

١. تحقيق أهداف التنمية القومية:

تعد التنمية الإقليمية إحدى أبعاد التنمية القومية ، وان العمل بالبعد التنموي الإقليمي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو القومي، في حين نجد إغفالها يؤدي إلى إضعاف فاعلية التنمية القومية بتحقيق أهدافها المرجوة، لذلك نجد إن التنمية الإقليمية تعد إحدى الركائز الرئيسة للوصول إلى تنمية شاملة و متوازنة بين أقاليم البلد الواحد، وما تسهم به في توزيعها للاستثمارات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تجري وفق إمكانيات وحاجات الأقاليم المختلفة ومراعاة التوزيع المكاني للسكان و القوى العاملة فيها ، بغية تحقيق تنمية متوازنة وعادلة لكل الأقاليم.

إذ يمكن من خلالها تحقيق أمرين: الأول (تنمية المناطق الأقل تطوراً وحسب الإمكانيات المتوفرة) إما الآخر (تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية ما بين سكان الأقاليم).

٢. معالجة مشكلة التباين الإقليمي في المستويات الاقتصادية والاجتماعية:

أدى التباين في المستويات الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم البلد الواحد، إلى ضرورة الأخذ بسياسة التنمية الإقليمية بغية تحقيق تنمية إقليمية متوازنة تعالج مشكلة التباين الحاصل في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والعمرائية. إذ إن إتباع سياسة تنمية إقليمية فاعلة تمكّن في تقليص حجم الفروقات بين الأقاليم، من خلال تقليل معدلات البطالة في المناطق التي تكون فيها مرتفعة، وتؤثر على حركة الأيدي العاملة وإيقاف هجرة السكان إلى الأقاليم ويكون ذلك بالإستغلال الأمثل للموارد المتاحة في كل إقليم وإقامة نشاطات اقتصادية فاعلة لاسيما النشاطات الصناعية فضلاً عن إصلاح ودعم مستلزمات الحياة الاجتماعية والثقافية والمرافق العامة الأخرى.

٣. السيطرة على المجمعات الحضرية الرئيسية و تخفيف الضغط السكاني:

إن التوزيع الإقليمي غير السليم للاستثمارات يؤدي إلى التفاوت في مستويات الدخل وظهور مشاكل الإسكان والاكتظاظ السكاني والضغط على البنى الارتكازية في المدن والمراكز الصناعية بسبب نموها بشكل غير مخطط على حساب مناطق أخرى، وبالتالي فإن زيادة الهجرة من المناطق الأخرى إلى هذه المدن ومن ثم زيادة الضغط على الخدمات الأساسية ستؤدي إلى زيادة المشاكل الاجتماعية مثل (ازدياد معدلات البطالة، تدهور الأحوال الثقافية والصحية)، لذا نجد إن التنمية الإقليمية تعمل على حل تلك المشاكل من خلال تحقيق تنمية متوازنة بين السكان والنشاط الاقتصادي والبيئة على مستوى مناطق الإقليم.

٤. حماية البيئة الطبيعية والبشرية في الأقاليم:

من بين أهداف التنمية الإقليمية هي الحفاظ على الموارد الطبيعية وشكل الأرض وطبوغرافية المنطقة والموارد التراثية والتاريخية والمناطق الخضراء والقيم الجمالية للطبيعة المكانية قدر الامكان، فضلاً عن حماية الإنسان من النتائج السلبية لتركز الاستثمارات (وفي مقدمتها الاستثمارات الصناعية) في المدن وبالقرب من المراكز الحضرية، لاسيما ما يتعلق الأمر بآثار تلوث البيئة وتشويه جمالية المدينة والتأثير سلباً على حياة الإنسان فيها.

٥. الإسهام في تحقيق الوحدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأقاليم البلاد:

يؤدي التباين الإقليمي في المستويات الاقتصادية والاجتماعية إلى حالة عدم الرضا والتمرد لدى سكان الإقليم التي تتصف بانخفاض مستواها الاقتصادي وازدياد مشاكلها الاجتماعية، رغم وجود الموارد والإمكانات فيها مما يؤثر سلباً على الوحدة السياسية للبلاد. لذلك نجد إن انتهاج سياسة فاعلة للتنمية الإقليمية ضمن إطار السياسة القومية يسهم في تحقيق النمو المتوازن اقتصادياً واجتماعياً وبالتالي إسهامها في دعم الوحدة السياسية للبلاد.

إما غايات التنمية الاقتصادية ضمن السياسة الإقليمية فنجدها تهدف إلى تحقيق ما

يأتي:

١. زيادة القدرات الإنتاجية في الإقليم والبلاد عامة، عن طريق زيادة إسهام الأقاليم الفقيرة مما ينجم عنه زيادة الدخل الإقليمي والقومي.
٢. إقامة مجموعة ناجحة وفاعلة وكفوءة من الصناعات، لاسيما تلك التي توصف بالديناميكية ولها القدرة على إدخال مزيد من التقنيات فيها.
٣. تحسين عملية التنظيم المكاني والإقليمي سواء بين المدينة والريف أو بين الأقاليم المختلفة.
٤. تطوير عمليات التشابك القطاعي بين الأنشطة الاقتصادية والخدمية.
٥. تقليل معدلات البطالة ورفع مستوى الأيدي العاملة، مما يضيف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان.
٦. تحقيق اللامركزية الاقتصادية على المستوي القومي، أي إن الإقلال من تركيز المشروعات الصناعية في المدن الكبرى وتوزيع الجديد منها على الأقاليم من شأنه أن يدفع التطور الاقتصادي والاجتماعي القومي^(٢٦).

٥. استراتيجيات التنمية الإقليمية:

الاستراتيجية مجموعة الأهداف التي تعرضها مرحلة زمنية معينة في مجال مكاني محدد، وتختلف هذه الأهداف في ضوء الحدود الزمنية لمرحلتها التي قد تكون قريبة المدى أو متوسطة المدى أو بعيدة المدى، كما تختلف في ضوء اتساع المجال المكاني الذي تم تحديده سواء كان محلياً أو إقليمياً أو وطنياً أو عالمياً^(٢٧). وتنقسم استراتيجيات التنمية الإقليمية بصورة رئيسة إلى:

١. استراتيجية التنمية الإقليمية المتوازنة:

وجد مبدأ التنمية المتوازنة في نظرية الدفعة الكبيرة (Big Push) لرودان (Rosentein Roden) في عام ١٩٤٣، وقد عبّر عنها بالدفعة الكبيرة، وذلك لأنها على شكل استثمارات صناعية عالية بالمستوى الأدنى لها، لغرض تجاوز العقبات الاقتصادية وبالتالي تحقيق التنمية^(٢٨).

إن استراتيجية التنمية الإقليمية المتوازنة تعني التوزيع المكاني للاستثمارات لاسيما الاستثمارات الصناعية ضمن الإقليم وعدم حصرها في مراكز أو مناطق محددة، أي عدم تركيز مشاريع التنمية وفي مقدمتها المشاريع الصناعية في مناطق محددة، إذ إن تحقيق تنمية إقليمية متوازنة تتم من خلال التوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية في أماكن متعددة وتوزيع الدخل وتقليل الفوارق الإقليمية بين مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والعمراي بين الأقاليم أو المناطق المختلفة داخل الإقليم الواحد، لكن نجد فاعلية نموذج النمو المكاني المتوازن تكون ضعيفة في المراحل الأولى بسبب ضعف إمكانية حشد الوفورات الاقتصادية والتكاليف العالية لتطوير البنى الأساسية، في حين تكون أكثر قدرة في تحقيق معدلات للتنمية الاقتصادية في المراحل اللاحقة، ويتطلب النمو المكاني المتوازن عند اعتماده ما يأتي^(٢٩):

١. استثمارات كبيرة وقدرة على الاستثمار وتحمل تكاليف عالية لتطوير البنى الارتكازية.

٢. القبول بمستويات أو معدلات غير عالية للنمو وبالتالي تحقيق مردودات اقتصادية (Economic Revenues) لعمليات التنمية الإقليمية المحدودة في المراحل الأولى.

وتعتمد استراتيجية التنمية الإقليمية المتوازنة بشكل رئيس على حجم السوق، فضيق حجم السوق يضعف الحافز على الاستثمار، ولذلك تبحث هذه الاستراتيجية في دوافع السوق (حوافز السوق) وكيفية تكوينها بالشكل الذي يؤدي الى زيادة الاستثمار، وتتمثل سياساتها الأساسية في توجية الدفعة القوية نحو جبهة عريضة من المشاريع (الصناعات) المتكاملة، على اساس، ان كل مشروع من هذه المشاريع سوف يوجد سوقاً لغيره من المشاريع من خلال ما يوزعه من دخول، الأمر الذي يؤدي إلى إيجاد مستويات أعلى للطلب تفتح فرصاً أكبر لإنجاح جميع المشاريع في ان واحد^(٣٠). ان التوزيع العادل للاستثمارات بصورة عامة، والحكومية منها بصورة خاصة يتطلب القيام بدراسة شاملة وتحليل دقيق لواقع حال الاقاليم المختلفة التي ستوجه إليها تلك الاستثمارات، وبرأينا ان أفضل موقع الذي تتوجه إليه هي المناطق الصناعية لضمان نجاح تلك الاستثمارات، وفي ضوء ذلك يمكن ان نحدد انواع الاقاليم حسب مستوى التنمية المكانية فيها وكما يأتي^(٣١):

١. اقاليم كثيفة النشاط الاقتصادي: وهي الاقاليم التي وصل النمو الاقتصادي فيها الى مستويات عالية جداً، مقارنة بالاقاليم الاخرى خلال مدة زمنية معينة مثلما حدث في كل من المملكة المتحدة وفرنسا.

٢. اقاليم متخلفة في النشاط الاقتصادي: وهي الاقاليم التي تخلفت خلال مدة الثورة الصناعية، ونتيجة لصعوبة استبدال صناعاتها المتدهورة بأخرى حديثة، الامر الذي ادى الى تخلف في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وهذا ما حصل في جنوب بلجيكا.

٣. اقاليم معاقة النشاط الاقتصادي: وهي الاقاليم التي تواجه معوقات مختلفة تعيقها من المساهمة في عمليات التنمية المكانية والصناعية الحديثة والتي لها دور في عدم تغيير الهيكل الاقتصادي المكاني ومثال ذلك جنوب ايطاليا.

١. وتأخذ استراتيجية التنمية الإقليمية المتوازنة بنظر الاعتبار سياسة توجيه أو نقل الاستثمارات^(٣٢): لأهميتها في إمكانية الإسهام في التوزيع الإقليمي المتوازن للاستثمارات الصناعية، حيث يتركز مضمونها على تشجيع حركة الصناعة والاستثمارات من خلال توجيهها نحو المناطق الفقيرة إذ يكون الضغط على الموارد بصورة اقل، وتتأثر حركة الصناعة بشكل سريع بمحددات التنمية في الأقاليم القوية ويجذب الحوافز المالية في المناطق الفقيرة. إذ تعد الأكثر ملائمة في جعل الأقاليم الطاردة للسكان أقاليم جاذبة من خلال توفير فرص عمل فيها وتشجيع المستثمرين الجدد بالتوجه نحو تلك الأقاليم الفقيرة حيث يتم ذلك بتوقيع استثمارات جديدة في المنطقة أو نقل الاستثمارات إليها فضلاً عن توفير جميع الظروف الملائمة والمحفزة لجذب تلك الاستثمارات إلى المناطق الفقيرة كتطوير البنى الارتكازية والخدمات الأساسية العامة.

٢. عند تطبيق هذه الاستراتيجية فإنها تؤدي إلى استثمار الموارد غير المستغلة سابقاً لاسيما الموارد البشرية، بالرغم من تباين الكفاءة الانتاجية للأيدي العاملة في المناطق الفقيرة التي تتميز معظمها بقلة مهارتها قياساً بالعاملين في الأقاليم المتطورة. وإنها عند توفيرها فرص عمل في المناطق الفقيرة وتشغيل العمال من العاطلين غير الراغبين في الهجرة، تؤدي إلى زيادة الناتج الإقليمي والقومي وزيادة الدخل، ما يمثل

المنفعة الاقتصادية لها، أما بالنسبة للمنفعة الاجتماعية لهذه الاستراتيجية فتتمثل في تقليص معدلات الهجرة والبطالة ورفع مستويات المعيشة ونمط الحياة الاجتماعية في الإقليم.

٣. ومما تجدر الإشارة إليه ان النمو المتوازن الذي تدعو اليه هذه الاستراتيجية، لا يعني ان تنمو القطاعات والصناعات كافة بمعدلات متساوية، ذلك ان معيار التوازن من وجهة نظر هذه الاستراتيجية، هو ان ينمو كل قطاع وكل صناعة بمعدل نمو يتلاءم ومرونة طلب الدخل من وجهة نظر الاقتصاد القومي كله على منتجاته، فنمط النمو يكون متوازناً اذا تحدد معدل نمو كل قطاع، على اساس مرونة طلب الدخل القومي على منتجاته^(٣٣) ومن اجل تحقيق تنمية مكانية متوازنة على مستوى القطر بأقاليمه يمكن الاعتماد على الخطوات الاتية^(٣٤):

٤. تحديد معدل النمو المطلوب على مستوى القطر وأقاليمه.

٥. حصر الامكانات المتوافرة واللازمة لتحقيق غايات خطط التنمية المكانية واهدافها.

٦. تحديد الغايات والاهداف المرادة من خطة التنمية المكانية في القطر وعلى

المستويين القومي والاقليمي.

٧. ايجاد الموازنة والتناسق بين عناصر الخطة التنموية على مستوى القطر

وأقاليمه.

وإتباع هذه الاستراتيجية يؤدي إلى إيجاد حالة التوازن بين المناطق الفقيرة

والمناطق المتطورة، إذ أن الاستفادة من الأيدي العاملة الفائضة تدفع للعمل على

تركيز النشاطات الاقتصادية الجديدة في هذه المناطق، وتشجيع أصحاب رؤوس

الأموال لتوظيفها فيها لزيادة جاذبيتها الى النشاطات الاقتصادية وفي مقدمتها النشاط

الصناعي، وان الحوافز والمساعدات الحكومية في الدول النامية تؤدي الدور الرئيس

في توفير الظروف الملائمة للاستثمارات من اجل دفع عملية التنمية الاقتصادية

والاجتماعية في المناطق القليلة النمو. ورغم تمتعها بمزايا عديدة إلا إن هنالك بعض

المآخذ عليها، من بينها التدخل في حرية تحديد المواقع الصناعية وتوجيهها، إذ يؤدي

ذلك إلى تدني الكفاءة وانخفاض النمو الاقتصادي القومي، كما أن رأس المال الجديد

المستثمر غالباً ما يأتي من خارج المنطقة المعانة مما يولد فائدة كبيرة داخل الإقليم

بسبب عائدية مردودات هذا الاستثمار خارج الإقليم فيكون تأثير المضاعف منخفض على الإقليم. ويمكن أن نجمل ما تعرضت له هذه سترراتيجية من انتقادات بالاتي^(٣٥):

١. عجز الدول المتخلفة عن تهيئة رؤوس الأموال والموارد الطبيعية من أجل تحقق نمو متوازن لعدد كبير من القطاعات مرة واحدة.
٢. عجز تلك الدول عن توفير الملاك الإداري والفني اللازم لإدارة هذا العدد الكبير من الصناعات مرة واحدة وتنظيمه.
٣. ان توزيع الاستثمارات على عدد كبير من الصناعات في وقت واحد يؤدي إلى قيام مجموعة من المشاريع الصناعية الصغيرة ذات الكفاءة الإنتاجية المنخفضة التي لا تتمكن من منافسة الأسواق العالمية في المدة القريبة.
٤. ان هذه النظرية تفرض بدء عملية التنمية من لا شيء، بينما الواقع يؤكد انه لابد من وجود قرارات استثمارية سابقة في مجال التنمية.

إلا انه يمكن التوصل إلى التوازن على المدى البعيد وضمن أولويات التنمية المكانية على شكل دفعات متعاقبة وليس دفعة واحدة من أجل موازنة ضخ الاستثمارات إلى تلك النشاطات الاقتصادية المراد تطويرها.

٢. سترراتيجية التنمية الإقليمية غير المتوازنة:

تحدد السترراتيجية بما جاءت به نظرية قطب النمو (Growth Pole Theory) من مفاهيم اقتصادية حول التنمية الإقليمية غير المتوازنة، التي نشأت على يد الاقتصادي الفرنسي بيروكس (Franscois Perroux) في عام ١٩٥٠^(*) الذي اعتقد بأن النمو لا يمكن أن يظهر في كل مكان بمنطقة معينة وبوقت واحد بل يظهر في نقاط أو أقطاب تنمية وبكثافات مختلفة وتتباين انتشارها وتأثيراتها على الحالة الاقتصادية في المنطقة أو الإقليم.

إن مضمون سترراتيجية أقطاب النمو يهدف إلى تركيز الاستثمارات في مناطق محدّدة لزيادة الإنتاج والعوائد والدخول، إذ تمثل عكس مضمون سترراتيجية النمو المتوازن.

إذ تهتم هذه الاستراتيجية بتركيز عوامل التنمية في عدد محدد من مراكز النمو المختارة التي أما أن تكون موجودة وتعتبر طبيعية، أو يتم إنشاؤها، وتعد في هذه الحالة نقاط نمو اصطناعية من خلال توفير المستلزمات الضرورية المطلوبة لتوزيع الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتوفير فرص عمل جديدة وتطوير البنى الارتكازية والخدمات والوفورات الخارجية^(٣٦) التي تحتاجها التنمية في الإقليم.

ويمكن في ضوء هذه الاستراتيجية تحديد ثلاثة جوانب تنموية أساسية لها مضامين اقتصادية من جهة ومن جهة أخرى لها مجال أو عمق جغرافي معين وهي^(٣٧):
 أولاً: الأثر القيادي للصناعة إذ إن الإنشاءات أو التأسيسات الصناعية الكبرى في منطقة معينة لابد أن يجعل لتلك الصناعة تأثير قيادي كبير على اقتصاد الإقليم من خلال رؤوس الأموال الكبيرة التي تستثمر، ومن خلال الطلب الكبير على الأيدي العاملة، من خلال حاجتها إلى المواد الأولية فضلاً عن التأثيرات العرضية الأخرى.
 ثانياً: أثر الصناعة في استقطاب الكثير من النشاطات والجوانب الاقتصادية سواء في داخل الإقليم الذي أنشأت فيه ضمن مجال تأثيرها أو حتى من خارج الإقليم.
 ثالثاً: أثر الصناعة الكبير في نشر الكثير من التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والخدمات على مستوى جميع أجزاء منطقة تأثيرها والمناطق الأخرى المحيطة بمكان توقيها.

إن المضامين الثلاثة التي توطر الفعل والتأثير الاقتصادي والتنموي لنظرية أقطاب النمو تفرض على المخططين للإقليم الأخذ بنظر الاعتبار الحالة الحركية (Dynamic) للنشاط الصناعي الكثيف في منطقة محددة ودوره في استقطاب الإمكانات التنموية في الإقليم وتركيزها، ثم إنضاج عملية النمو في القطب الرئيس (Main) Pole وعودة التأثيرات إلى أنحاء الإقليم الأخرى من خلال ظهور مراكز تنموية (Growth Centers) ونقاط تنموية جديدة^(٣٨).

يتضح من هذه الاستراتيجية إن عملية النمو تتحقق نتيجة لمجموعتين من القوى المختلفة، إذ تمارس الأولى: تأثيرات الاستقطاب (Polarization Effects) حيث استقطاب وحدات اقتصادية أخرى لمركز النمو لوجود وفورات التكتل الاقتصادية

والحضرية، مما يؤدي بالنمو الى التركيز في بعض المراكز وانحساره في المناطق المحيطة بها.

أما المجموعة الثانية التي تمارس تأثيرات الانتشار (Devisions Effects) إذ يفترض أن تركز الاستثمارات في منطقة معينة سيؤدي إلى ظهور تأثيرات الاستقطاب و تكثف الوفورات الاقتصادية الخارجية في المنطقة التي تم توقيع الاستثمارات فيها في بداية مراحل التنمية، إلا انه بعد مرور مدة على ظهور عوامل الاستقطاب تبدأ تأثيرات الانتشار بالظهور حيث تؤدي إلى نشر ثمار التنمية من المركز باتجاه المناطق المحيطة به مما تتحقق تنمية تلك المناطق^(٣٩).

إن قيام الصناعات لاسيما القائدة منها في منطقة معينة تشكل نقطة جذب أو مركز نمو حيث تعتبر الصناعات القائدة النواة الأساسية للتنمية، إذ لها تأثيرات مهمة ومباشرة على الأنشطة الاقتصادية الأخرى في الإقليم، والتي تولد آثار الاستقطاب لوحدات الإنتاج حولها فضلاً عن تطوير البنى الارتكازية وتوفير الخدمات، مما يعزز مكانتها الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في الإقليم.

أما آثار الانتشار أو نشر ثمار التنمية على المناطق المجاورة تكون ضمن مديات زمنية معينة تتحدد بعدد أقطاب أو مراكز النمو في الإقليم. وان تطوير قطب التنمية لوجود المناخ الصناعي الملائم في الإقليم يجعل هذه الاستراتيجية تأخذ مداها التطبيقي بحجم اكبر ضمن التنمية الإقليمية وتجاوز عقبات تطبيقاتها في بعض الأقاليم لأسباب المتعلقة بحجم المورد الطبيعي مثلًا أو الأيدي العاملة^(٤٠).

الخلاصة :

أن التنمية الإقليمية عملية تسعى إلى تغيير الأبعاد المادية والمعنوية الهادفة إلى أحداث توازن نسبي بين المناطق المتباينة وتطويرها من حيث المستويات (الاقتصادية، الاجتماعية، العمرانية، الخدمية، الثقافية) مما يسهم ذلك في حل مشكلات التباين الحاصل في مناطق الإقليم الواحد أو أقاليم البلد الواحد، فضلاً عن تحقيقها نوع من الرفاه المطلوب لسكان تلك المناطق.

وان إتباع التنمية الإقليمية الفاعلة تمكن من تطوير المناطق وتقليل التباين المكاني للتنمية بين الأقاليم عن طريق تخفيض عدد العاطلين عن العمل وإيقاف هجرة السكان غير المخطط والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والكامنة في الإقليم، وإقامة نشاطات اقتصادية فاعلة لاسيما إقامة الصناعات المختلفة فضلاً عن إنشاء البنى الارتكازية وتطويرها، والتي تعبر عن جانب من الجوانب الهامة في كفاءة الحيز المكاني وقدراته على جذب الأنشطة الاقتصادية- الاجتماعية.

إن وضع أهداف معينة للتنمية الإقليمية يعتمد بصورة رئيسة على طبيعة النظام الاقتصادي والموارد المتوفرة وحجم مشكلات التنمية المكانية للإقليم، لذلك نجد اختلاف السياسات المتبعة للتنمية الإقليمية بين تهجير الأيدي العاملة او نقل الاستثمارات (هجرة رؤوس الأموال) أو كلاهما. وتختلف هذه السياسات باختلاف الأهداف المراد تحقيقها، إلا إنها تشترك بهدف يتمحور حول معالجة مشكلة التباين المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في حين تبقى الأساليب والإجراءات المتبعة وفعاليتها لتحقيق هذا الهدف مختلفة أيضاً من سياسة لأخرى. وبالرغم من ذلك تبقى غاية التنمية الإقليمية في تحقيق أهداف ما، والتي توضع حسب موارد وإمكانيات الأقاليم المختلفة ومدى تفاعلها وتكاملها فيما بينها. ويمكن أن نجمل خلاصة لما سبق ونعرضها بالنقاط الآتية:

١. أسس نجاح سياسة التنمية الإقليمية تطوير الصناعة والزراعة والسياحة والتعليم..، لما تحدثه من زيادة في القدرات الإنتاجية ومن ثم زيادة في الدخل الإقليمي والقومي، وتقليلها للفوارق بين مناطق الإقليم الواحد أو بين الأقاليم، مما يؤدي ذلك إلى تحسين ظروف السكان والقضاء على مشكلة التباين في المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في الإقليم.

٢. إن اعتماد ستراتيجية واحدة للتنمية كما متداول في الأدبيات وتجارب الدول الأخرى قد لا يكون مفيداً الأخذ به في ظروف بلدنا، ومن المفضل من وجهة نظرنا المزوجة بين نظريات عدة للتمكن من تحقيق أهداف التنمية.

الهوامش

- (١) وزير غازي عمر، التنمية المكانية والمواقع الصناعية في محافظة نينوى (منطقة الدراسة قضاء تلعفر)، رسالة ماجستير، كلية التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ١٩٨٧، (غير منشورة)، ص ٤.
- (٢) د.عدنان مكي عبد الله البدرابي، د.فلاح مجال معروف العزوي، التنمية والتخطيط الإقليمي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٩١، ص ٢٥.
- (٣) وزير غازي عمر، مصدر سابق، ص ٦.
- (٤) وزير غازي عمر، مصدر سابق، ص ٦.
- (٥) د.طه النعيمي، وآخرون، رؤيا لعقد الثمانيات في التنمية العلمية والتكنولوجيا، مجلة النفط والتنمية، العدد الأول، السنة التاسعة، بغداد، ١٩٨٤، ص ٤٤.
- (٦) د.محمد أزهر سعيد السماك، د.عباس علي التميمي، أسس جغرافية الصناعة و تطبيقاتها، مصدر سابق، ص ٢٢.
- (٧) د.عباس علي التميمي، النمو الصناعي في محافظة البصرة و نينوى، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨١، ص ١٣.
- (٨) عبد الزهرة علي الجنابي، واقع واتجاهات التوطن الصناعي في إقليم الفرات الأوسط من العراق، مصدر سابق، ص ٢١.
- (٩) د. عباس علي التميمي، النمو الصناعي في الوطن العربي، مطبعة جامعة الموصل، جامعة الموصل، ١٩٨٥، ص ٣.
- (١٠) د. فليح حسن خلف، التنمية الاقتصادية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٦، ص ١٥١.
- (١١) التنمية الصناعية، شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، مصدر سابق.
- (١٢) د. عباس علي التميمي، النمو الصناعي في محافظتي البصرة و نينوى، مصدر سابق، ص ١٣-١٤.
- (١٣) انظر:

- S.K Nath, Balanced Growth in Economic Policy for Development
Penguin, Modern Economic, London 1973, p290-309.

(14) Albert O. Hirshman, The Stratygy of Economic
Development New Haven and London the Yale University press,
1970.p.98-114.

(15) أنظر: - د. محسن حرفش السيد، مصدر سابق، ص ٤٤٦-٤٤٧.

- د. صباح كجه جي، التخطيط الصناعي في العراق (أساليبه، تطبيقاته، وأجهزته)، الجزء الأول، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٣٣.
- (١٦) د. عباس عبيد حمادي، التباين الإقليمي للنمو الصناعي (بحث في تحديد بعض المفاهيم النظرية)، مجلة البحوث الجغرافية، العدد الرابع، جامعة الكوفة، ٢٠٠٢، ص ٢٨٨.
- (١٧) د. حسن محمود علي الحديثي، المواقع الصناعية والتنمية الإقليمية المتوازنة، محاولات تطبيقية في توطین مجمعات صناعية في أقاليم متباينة، مجلة المخطط والتنمية، العدد الأول، بغداد، ١٩٩٥، ص ١٠٢.
- (18) J Alden, R. Morgan, "Regional Planning Comprehensive View", Ibed, p.229.
- (19) J. Alden, R. Morgan, "Regional Planning Comprehensive View", Great Britain, First Published by Leanard Hill Books 1974, p.9.
- (20) Leo Jakobson & Ved Prakask, Urbanization and National Development, United States of America, Sage Puplication, 1971, p228.
- (٢١) د. ماجد خورشيد وآخرون، أسس التخطيط الإقليمي، معهد التخطيط القومي، تموز، ١٩٨٨، ص ص ١٧-١٨.
- (٢٢) نبيل شمعون يوسف ياقو، اقتصاديات حجم المدينة محدد أساس للسياسة الإقليمية في التوازن المكاني لهيكل المستوطنات الحضرية، رسالة ماجستير، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ١٩٩٠، (غير منشورة)، ص ٣٩.
- (٢٣) حبيب محمد فرحان، سياسة التنمية الإقليمية ودورها في تنشيط مساهمة القطاع الصناعي الخاص في التنمية المكانية، رسالة ماجستير، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ١٩٩٠، (غير منشورة)، ص ٢.
- (٢٤) سهى مصطفى حامد، سياسة التنمية الإقليمية وأثرها في تطوير المناطق المتخلفة، رسالة ماجستير، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ١٩٨٤، (غير منشورة)، ص ٣٣-٨٢.
- (٢٥) للمزيد من التفاصيل ينظر: - سهى مصطفى حامد، مصدر سابق، ص ١١-١٥.
- طه جعفر سعيد، التوزيع المكاني للمشاريع الصناعية للقطاع المختلط، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص ٦-٩.
- عايد جسام طعمة الجنابي، تخطيط المناطق الصناعية في المحافظات كوسيلة لتنظيم استعمالات الأرض (دراسة تطبيقية لمحافظة الانبار وكربلاء)، أطروحة دكتوراه، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ١٩٩٩، (غير منشورة)، ص ص ٤٥-٤٦.

- (٢٦) د.حيدر عبد الرزاق كمونة، العلاقات في مستويات التخطيط والتخطيط الإنمائي للمدن، كتاب التخطيط والتنمية في المنظور الجغرافي (دراسات مختارة)، وكالة المطبوعات، الكويت، دار القلم، ط١، ١٩٨٣، ص٣٩٢.
- (٢٧) د. سعدي محمد صالح السعدي، التخطيط الإقليمي نظرية- توجه- تطبيق، جامعة بغداد، بيت الحكمة، مطبعة التعليم العالي في الموصل، ١٩٨٩، ص ١٦٣.
- (28) G. Meier, "Leading Issues In Economic Development Studies In International Poverty" Second Printing New York .O.V.P,1970.p.392 .
- (٢٩) د. حسن محمود علي الحديثي، جغرافية التنمية بين ماهية النشاط الاقتصادي وحيزه الجغرافي، مجلة الجغرافي العربي، العددان (٢، ٣) تموز ١٩٩٥، ص ٢٣٢-٢٦١.
- (30) Nurkse, "Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries", Op.Cit, P.11.
- (31)Kuklinski Antoni, "Regional Disaggregation of National policies and Plans", Moukour Co. Hungary, 1975, P.2.
- (٣٢) حول هذه الاستراتيجية راجع:
- سهى مصطفى حامد، مصدر سابق، ص٤٥.
 - طه جعفر سعيد، مصدر سابق، ص ١٢-١٧.
- (٣٣) محيي الدين، عمر، "التخلف والتنمية"، دار النهضة العربية، ١٩٧٦، ص٢٩٧.
- (٣٤) الاشعب، خالص، "اقليم المدينة بين التخطيط الاقليمي والتنمية الشاملة"، بيت الحكمة، جامعة بغداد ١٩٨٩، ص٢١٦.
- (٣٥) البدر اوي، عدنان مكي، العزاوي، فلاح جمال، "التنمية والتخطيط الاقليمي". جامعة بغداد، ١٩٩١، ص٣٢.
- (*) فضلاً عن ما جاءت به نظريات النمو غير المتوازن لكل من بودفيل وهانس و هيرشمان وميردال وغيرهم، للمزيد من التفاصيل راجع: جون كلايسون، مدخل الى التخطيط الإقليمي، المفاهيم النظرية والتطبيق، ترجمة د. اميل جميل شمعان، مركز التخطيط الحضري والاقليمي، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ط٢، ١٩٧٨، ص ٢١٩-٢٤٤.
- (٣٦) طه جعفر سعيد، مصدر سابق، ص ص ٢٠-٢١.
- (٣٧) د. سعدي محمد صالح السعدي، التخطيط الإقليمي، مصدر سابق، ص ١٨٥.
- (٣٨) المصدر نفسه، ص١٨٥.
- (٣٩) هادي جاسب مرعب الماجدي، تقييم اثر التنمية الإقليمية في تطور مدينة المجر الكبير، رسالة ماجستير، المعهد العالي للتخطيط الحضري و الإقليمي، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، (غير منشورة)، ص ١٧.
- (٤٠) عايد جسام طعمة الجنابي، مصدر سابق، ص ٥٥.

المصادرالمصادر العربية:

١. البدر اوي، عدنان مكي عبد الله، فلاح جمال معروف العزواي، التنمية والتخطيط الإقليمي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٩١.
٢. البغدادي، عبد الصاحب ناجي رشيد، الأسس التخطيطية لتوقيع الصناعات الملوثة وغير الملوثة للبيئة، رسالة ماجستير، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ١٩٨٢، (غير منشور).
٣. التميمي، عباس علي، النمو الصناعي في الوطن العربي، مطبعة جامعة الموصل، جامعة الموصل، ١٩٨٥.
٤. التميمي، عباس علي، النمو الصناعي في محافظة البصرة ونيوى، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨١.
٥. الجنابي، عايد جسام طعمة، تخطيط المناطق الصناعية في المحافظات كوسيلة لتنظيم استعمالات الأرض (دراسة تطبيقية لمحافظة الانبار وكربلاء)، أطروحة دكتوراه، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ١٩٩٩، (غير منشور).
٦. الجنابي، عبد الزهرة علي، واقع واتجاهات التوطن الصناعي في إقليم الفرات الأوسط من العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٦، (غير منشور).
٧. حامد، سهى مصطفى، سياسة التنمية الإقليمية وأثرها في تطوير المناطق المتخلفة، رسالة ماجستير، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ١٩٨٤، (غير منشور).
٨. الحديثي، حسن محمود علي، المواقع الصناعية والتنمية الإقليمية المتوازنة، محاولات تطبيقية في توطین مجمعات صناعية في أقاليم متباينة، مجلة المخطط والتنمية، العدد الأول، بغداد، ١٩٩٥.
٩. الحديثي، حسن محمود علي، جغرافية التنمية بين ماهية النشاط الاقتصادي وحيزه الجغرافي، مجلة الجغرافي العربي، العددان (٢،٣) تموز ١٩٩٥.
١٠. حمادي، عباس عبيد، التباين الإقليمي للنمو الصناعي (بحث في تحديد بعض المفاهيم النظرية)، مجلة البحوث الجغرافية، العدد الرابع، جامعة الكوفة، ٢٠٠٢.
١١. الخفاجي، جواد كاظم عبد، اثر التصنيع على التنمية الإقليمية (دراسة تحليلية في اختيار نوع النشاط الاقتصادي ضمن الحيز المكاني في محافظة كربلاء)، رسالة ماجستير، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ١٩٨٩، (غير منشور).
١٢. خلف، فليح حسن، التنمية الاقتصادية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٦.

١٣. السعدي، سعدي محمد صالح، التخطيط الإقليمي نظرية- توجه- تطبيق، جامعة بغداد، بيت الحكمة، مطبعة التعليم العالي في الموصل، ١٩٨٩.
١٤. سعيد، طه جعفر، التوزيع المكاني للمشاريع الصناعية للقطاع المختلط، رسالة ماجستير، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ١٩٨٩، (غير منشورة).
١٥. السماك، محمد أزهر سعيد، عباس علي التميمي، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٧.
١٦. السيد، محسن حرفش، التخطيط الصناعي، جامعة البصرة، دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٨٨.
١٧. شيع، محمد جواد عباس، الصناعة وأثرها في التنمية الإقليمية في محافظة النجف الأشرف، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة الكوفة، ٢٠٠٧، (غير منشورة).
١٨. شريف، إبراهيم إبراهيم، أحمد حبيب رسول، نعمان دهش صالح العقيلي، جغرافية الصناعة، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٢.
١٩. شريف، إبراهيم، جغرافية الصناعة، دار الرسالة للطباعة، بغداد، ١٩٧٦.
٢٠. عمر، وزير غازي، التنمية المكانية والمواقع الصناعية في محافظة نينوى (منطقة الدراسة قضاء تلعفر)، رسالة ماجستير، كلية التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ١٩٨٧، (غير منشورة).
٢١. فرحان، حبيب محمد، سياسة التنمية الإقليمية ودورها في تنشيط مساهمة القطاع الصناعي الخاص في التنمية المكانية، رسالة ماجستير، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ١٩٩٠، (غير منشوره).
٢٢. فضيل، عبد خليل، دراسات في الجغرافية الصناعية، جامعة بغداد، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٩.
٢٣. كجه جي، صباح، التخطيط الصناعي في العراق (أساليبه، تطبيقاته، وأجهزته)، الجزء الأول، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.
٢٤. كلايسون، جون، مدخل الى التخطيط الإقليمي، المفاهيم النظرية والتطبيق، ترجمة د. اميل جميل شمعان، مركز التخطيط الحضري والاقليمي، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ط٢، ١٩٧٨.
٢٥. كمونة، حيدر عبد الرزاق، العلاقات في مستويات التخطيط والتخطيط الإنمائي للمدن، كتاب التخطيط والتنمية في المنظور الجغرافي (دراسات مختارة)، وكالة المطبوعات، الكويت، دار القلم، ط١، ١٩٨٣.
٢٦. كمونه، حيدر عبد الرزاق، تلوث البيئة وتخطيط المدن، بغداد، منشورات الجاحظ، ١٩٨١.

٢٧. ماجد، خورشيد، وآخرون، أسس التخطيط الإقليمي، معهد التخطيط القومي، تموز، ١٩٨٨.
٢٨. الماجدي، هادي جاسب مرعب، تقييم اثر التنمية الإقليمية في تطور مدينة المجر الكبير، رسالة ماجستير، المعهد العالي للتخطيط الحضري و الإقليمي، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، (غير منشورة).
٢٩. النعيمي، طه، وآخرون، رؤيا لعقد الثمانيات في التنمية العلمية والتكنولوجيا، مجلة النفط والتنمية، العدد الأول، السنة التاسعة، بغداد، ١٩٨٤.
٣٠. هولي أ.م.، وآخرون، الإنسان والبيئة، ترجمة عصام عبد اللطيف، الموسوعة الصغيرة، العدد ٣٩، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٧٩.
٣١. ياقو، نبيل شمعون يوسف، اقتصاديات حجم المدينة محدد أساس للسياسة الإقليمية في التوازن المكاني لهيكل المستوطنات الحضرية، رسالة ماجستير، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ١٩٩٠، (غير منشورة).
٣٢. سالم، أحمد حلمي، الإطار المحدد للعلاقات والعناصر اللازمة للخريطة الصناعية العمرانية كأحد تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط العمراني، شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت): <http://www.oicc.org>.
٣٣. التنمية الصناعية، شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت): <http://www.sis.gov>

المصادر الأجنبية :

- (1) Albert O. Hirshman, The Strategy of Economic Development New Haven and London the Yale University press, 1970.
- (2) J. Alden, R. Morgan, "Regional Planning Comprehensive View", Great Britain, First Published by Leonard Hill Books 1974.
- (3) Leo Jakobson & Ved Prakask, Urbanization and National Development, United States of America, Sage Puplication, 1971, p228.
- (4) David M.Smith, Industrial Location, An Economic Geographic Analysis, printed in U.S.A., Second Edition, John Wiley & Sons, 1981.
- (5) S.K Nath, Balanced Growth in Economic Policy for Development Pengium, Modern Economic, London 1973.
- (6) G. Meier, "Leading Issues In Economic Development Studies In International Poverty" Second Printing New York .O.V.P,1970.
- (7) Korkis Hirmis Amer, -The Impact of Kut textile Factory of the Structure of Kut City, thesis, Baghdad, 1974.